

كراس الشروط العامة لبناء وتهيئة وإستغلال وتسيير المستودع الحقيقي

الباب الأول :

أحكام عامة

الفصل الأول :

يقصد في مفهوم كراس الشروط هذا بـ :

– المستودع الحقيقي ، وهو المحلّ المعدّ من قبل شخص مادي أو معنوي مشار إليه بالفقرة 2 من الفصل 130 من مجلة الديوانة ، لإستقبال وخرن:

أ – البضائع وأغلفتها المتأتية من عملية توريد مباشر من الخارج أو من نظام ديواني آخر.

ب – البضائع أو الأغلفة المتأتية من السوق الداخليّة والمعدة للتصدير.

ويمكن القيام داخل المستودع بعمليات مناولة على هذين الصنفين من البضائع طبقا للتراتب

الجاري بها العمل .

– المستغلّ ، الشخص الذي يتولى وفقا لأحكام كراس الشروط هذا استغلال وتسيير المستودع

الحقيقي والذي يأخذ على عاتقه مسؤولية البضائع الموضوعة في ذلك المستودع .

الفصل 2 :

يضبط هذا الكراس الشروط العامّة لإستغلال وتسيير المستودع الحقيقي.

الفصل 3 :

تخضع مقتضيات هذا الكراس إلى التشاريح والتراتب الجاري بها العمل وخاصة النصوص الآتي

ذكرها والتي يصرّح المستغل أنه إطلع عليها :

– الأمر العليّ المؤرّخ في 29 ديسمبر 1955 والمتعلق بتحوير وتدوين التشريع الديواني

وجميع النصوص التي نقّحته أوتمّمته وخاصة الفصول من 130 إلى 136 ومن 145 إلى 150 منه .

– قرار وزير المالية المؤرّخ في 29 ديسمبر 1955 والمتعلق بتعيين قواعد سير دواليب

المستودعات .

الفصل 4 :

يحتوي هذا الكراس على ثلاثة وعشرين (23) فصلا ويتعين على المستغلّ التأشير على كلّ واحدة من صفحاته .

الباب الثاني :

شروط البناء والتهيئة والإستغلال

الفصل 5 :

يمكن لكل شخص مادّي أو معنوي تتوقّر فيه الشروط المنصوص عليها بهذا الكراس بناء وتهيئة وإستغلال وتسيير المستودع الحقيقي .
علاوة على الشروط المشار إليها أعلاه ، يتعيّن بالنسبة للأشخاص الأجانب استيفاء الشروط المنصوص عليها بالمرسوم عدد 14 لسنة 1961 المؤرخ في 30 أوت 1961 والمتعلق بشروط ممارسة بعض الأنشطة التجارية .

الفصل 6 :

يخضع استغلال المستودع الحقيقي لإكتتاب تعهّد حسب الأنموذج المرفق بهذا الكراس، من قبل المستغل بالتضامن مع كفيل موافق عليه من قبل قابض الديوانة المعني بالأمر يلتزمان بمقتضاه تحت طائلة القانون بأن يمثّلا للشروط والقواعد المحدّدة لاستغلال وتسيير المستودع الحقيقي .
يحدّد المبلغ الأدنى للكفالة الإجمالية والتقديرية خلال السنة الأولى من النشاط من قبل مصالح الإدارة العامة للديوانة وذلك لضمان المعاليم والأداءات المستوجبة على البضائع وكذلك الخطايا المالية عند الإقتضاء، على أن تقع مراجعة هذا المبلغ عند بداية كل سنة وذلك وفق حجم المعاملات التي حققتها المستغل خلال السنة المنقضية .

الفصل 7 :

يكون المستغل مسؤولاً على البضائع الموضوعة بالمستودع إلى غاية إخضاعها بصفة قانونية إلى نظام ديواني آخر .

الفصل 8 :

1 — لممارسة نشاطه ، يجب على المستغل أن يكون :

- على ذمته مخزن مهياً طبقاً للتراتب الجاري بها العمل .
- مالكا أو مستأجرا بطريقة الإيجار المالي للتجهيزات الضرورية للقيام بعمليات المناولة التي سيتم إنجازها تحت نظام المستودع الحقيقي والتي يجب أن تكون في حالة استغلال حسنة ومستجيبة لمتطلبات السلامة .

2 — يجب أن يكون المخزن :

- مجهزا بهاتف وفاكس وجهاز إعلامية متصل بمنظومة الديوانة "سندة" .
- مبنياً ومسقفاً وبه منفذان على الأكثر ويغلق كل منفذ بمفتاحين مختلفين يحفظ أحدهما لدى أعوان الديوانة وتكون منافذ التهوية في أعلى الحيطان مسيجة .
- محتويا على مكان خاص داخله يغلق بمفتاحين مختلفين يحفظ أحدهما لدى أعوان الديوانة ويكون مخصصا لخزن المواد الحساسة أو المواد التي يتطلب ترصيفها احتياطات خاصة أو لقبول البضائع المعدة لإعادة التصدير .
- محتويا على مكتب مهيب لأعوان الديوانة المكلفين بالمراقبة يكون مجهزا بجهاز هاتف وتتوفر فيه الإضاءة والتكييف ، تكون تكاليفها على نفقة المستغل .
- مشتملا على معدات ضد الحرائق ومعدات للوزن والقيس .
- منفصلا عن مكتب المستغل ولا يوجد به أي منفذ يؤدي إليه .

الفصل 9 :

يجب على المستغل أن يبرم عقد تأمين يغطي نتائج مسؤوليته المنجزة عن نشاطه ويجب أن يغطي عقد التأمين الأضرار والخسائر الناتجة عن الحرائق والسرقه وغيرها من الأخطار .

الفصل 10 :

في صورة وقوع سرقة أو حريق يجب على المستغل إعلام أقرب مركز شرطة وإرسال نسخة من الإعلام أو من محضر الإعلام فوراً بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ إلى مكتب الديوانة الملحق به المستودع .

طرق التسيير

الفصل 11 :

تتمّ كافة الإجراءات الديوانية المتعلقة بالبضائع المودعة بالمستودع الحقيقي لدى مكتب الديوانة الملحق به المستودع.

وتقبل البضاعة بهذا المستودع بموجب تصريح ديواني مفصل يتضمن أساسا إسم وعنوان المخزن الذي سيتمّ إيداع البضاعة به .

الفصل 12 : لا يمكن أن تقبل بمحلات المستودع الحقيقي:

- البضائع المبيّنة بالفصل 128 من مجلة الديوانة ،
- البضائع التي يجب إيداعها بالمستودع الخاص (Entrepôt Spécial) .
- البضائع الفاسدة .

الفصل 13 :

يتعيّن ترصيف وترتيب البضائع التي يتمّ إيداعها بالمستودع الحقيقي بالطريقة التي تحدّدها مصالح الديوانة .

كلّ تحويل للبضائع من مستودع إلى آخر أو كلّ تغيير لمكانها بنفس المخزن يكون خاضعا للموافقة المسبقة لمكتب الديوانة الملحق به المستودع الذي يمكنه في أي وقت القيام بعمليات المراقبة والتعداد التي يراها صالحة .

الفصل 14 :

يجب على المستغل مسك دفتر خاص يبيّن فيه مخزونه والتحرّكات الطارئة على البضائع المودعة بالمستودع.

كل رفع من المستودع للبضائع المودعة ، يخضع الى الإستظهار بإذن بالرفع مسلم من قبل مكتب الديوانة المعني .

الفصل 20 :

في صورة التوقف الوقتي أو النهائي عن النشاط، يجب على المستغل تسوية وضعية البضائع المتبقية بالمستودع وذلك في أجل شهر على أقصى تقدير من تاريخ إعلامه رسميا من قبل مصالح الديوانة.

وفي صورة تعذر القيام بهذه التسوية يمكن إيداع تلك البضائع في إحدى المحلات المعدة للغرض والمعيّنة من قبل مصالح الديوانة .

الفصل 21 :

يلتزم المستغل تجاه مكتب الديوانة الملحق به المستودع بإرجاع المبالغ والمنح الراجعة لأعوان الديوانة المكلفين بمراقبة المستودع الحقيقي وذلك طبقا لأحكام الفقرة (3) من الفصل 130 والفقرة (2) من الفصل 131 من مجلة الديوانة .

الفصل 22 :

يلتزم المستغل بإعلام مكتب الديوانة الملحق به المستودع بكلّ تغيير أو إعادة تهيئة للبناءات التي يعتزم القيام بها ولا يشرع في الإنجاز إلا بعد الحصول على الموافقة الكتابية المسبقة .

الباب الخامس :

العقوبات

الفصل 23 :

كلّ إخلال جزئي أو كلي بمقتضيات هذا الكراس يعرّض المستغل للتبغات والعقوبات المنصوص عليها بالتشريع والتراتب الجاري بها العمل وخاصة العقوبات المنصوص عليها بمجلة الديوانة .

إلتزام عام لاستغلال مستودع حقيقي

إني الممضي أسفله(1)
بصفتي(2)
أمضيت على كراس الشروط العامة لبناء وتهيئة وإستغلال وتسيير المستودع الحقيقي كما تمّت
المصادقة عليها بمقتضى قرار وزير المالية المؤرّخ في وقمت بإيداعها
بمقر الإدارة العامة للديوانة 5 نهج إشبيليا تونس بتاريخ

أتعهد بإحترام الأحكام الواردة بكراس الشروط.

كما أتعهد بإحترام المقترضيات التالية:

- 1 - أن أستعمل المحلات المصادق على صلوحيتها من طرف مصالح الديوانة لغاية التخزين العمومي للبضائع وأغلفتها التابعة للتجار والصناعيين والمقدمة عند التوريد المباشر أو إثر الوضع تحت نظام توقيفي أو المتأتية من السوق المحلية والمعدّة للتصدير.
- 2 - أن أوّمن غلق محلات المستودع الحقيقي بقفلين مختلفين يتم حفظ مفتاح أحدهما لدى مصالح الديوانة المعينة لحراسة المستودع.
- 3 - أن أجهز المحل المعد للمستودع الحقيقي، بالمعدات اللازمة لعملية التخزين والأدوات الصناعية ذات الصلة بحاجيات التجارة وأن أحافظ عليه بحالة جديدة من ناحية الصيانة وحسن التسيير.

(1) الإسم واللقب بالنسبة الى الشخص الطبيعي والإسم الإجتماعي بالنسبة الى الشركة خفية الإسم.

(2) الرئيس المدير العام بالنسبة الى الشركة خفية الإسم

4 – أن أضع على ذمة أعوان الديوانة المكلفين بالحراسة، مجاناً، محلاً معداً لإستعماله كمكتب به جهاز هاتف والأثاث اللازم وأن أتحمّل الرواتب والمنح الراجعة لهم وأن أقوم بتحويلها بصفة دورية الى قابض مكتب الديوانة المعني .

5 – أن لا أقوم بأي إحالة كلية أو جزئية لحق استغلال المستودع الحقيقي.

6 – أن أقوم بترتيب البضائع الموضوعة داخل المستودع الحقيقي حسب كل شخص مودع وحسب مجموعات من نفس النوع مع مسك دفاتر تبين حركة المخزون من البضائع والأفصال المودعة طبقاً لمراجع تصاريح الدخول ومراجع تصاريح التسوية وذلك لتمكين مصالح الديوانة من القيام بالمراقبة ومعرفة وضعية المخزون في كل وقت.

7 – أن لا أقوم بأي مناولة على البضائع الموضوعة بالمستودع الحقيقي بإستثناء العمليات المنصوص عليها بالفصل 3 من قرار وزير المالية المؤرّخ في 29 ديسمبر 1955 والضابط لقواعد سير المستودعات.

8 – أن لا أقوم داخل حرم المستودع الحقيقي أو بصفة إستثنائية بمحلات أخرى تابعة لنا بإستغلال مخازن خصوصية تسمى "حجرات مستودع" إلا بعد الحصول على الموافقة الكتابية المسبقة من الإدارة العامة للديوانة وأن أوّمن غلقها حسب نفس الطريقة المعتمدة بالنسبة الى المستودع الرئيسي.

9 – أن لا أسمح للمودعين الذين تمّ تسويغهم المخازن الخصوصية بقبول البضائع المشابهة للبضائع المخزونة والتي تخضع لأداءات مختلفة إلا إذا كانت موضوعة في أقسام منفصلة.

10 – أن أقوم بإشهار تعريفية الخزن والإيداع الجاري بها العمل حسب طبيعة البضاعة وذلك بواسطة ملصقات موضوعة بطريقة ظاهرة بمحلات المستودع.

11 – أن أقدم الى مراقبة مصالح الديوانة، كل الدفاتر والوثائق وسندات المحاسبية التي يتعيّن علينا مسكها.

12 – أن أمسك بصفة يومية حسابية مواد تبين بالنسبة الى كل مودع وبالنسبة الى كل صنف من البضائع :

— الكميات المخزونة تحت نظام المستودع السوري.

— الكميات التي وقعت تصفيته.

— الكميات المتبقية

وأن أقوم بإعداد الوثائق الضرورية لمسك هذه الحسابات.

13 — أن أمتثل لإجراءات الحراسة ولكل عمليات المراقبة والجرد التي تقررها إدارة الديوانة.

14 — وأتعهد في صورة عدم الوفاء الكلي أو الجزئي بالالتزامات المبينة أعلاه بالتضامن

مع (1)

والممضي أسفله بصفته كفيل، بأن أذفع الى قابض مكتب الديوانة
بـ..... ، عند أول طلب، المبالغ التي ترى مصالح الديوانة ضروريا
المطالبة بها بعنوان أداءات ومعاليم وخطايا مالية وغرامات أخرى تتعلق بتكاليف المراقبة الى
حدود المبلغ الجملي والتقديري المحدد بـ (3) والذي تقع
مراجعته عند بداية كل سنة وفق حجم المعاملات التي تحققها المؤسسة خلال السنة المنقضية.

يبقى هذا الإلتزام ساري المفعول بالنسبة لي وكفيلي الى حين حصولي على شهادة في رفع
اليد حسب الصيغ القانونية مسلمة من قبل رئيس مكتب الديوانة بـ.....

الكفيل

"إطلعت عليه ووافقت"

الإسم واللقب والصفة

الإمضاء معرف به

الملتزم

"إطلعت عليه ووافقت"

الإسم واللقب والصفة

الإمضاء معرف به وختم الشركة

(1) أنكر إسم الكفيل وصفته وعنوانه.

(2) أنكر المبلغ بلسان القلم